المواطن الجزائري ،من الاغتراب الاجتماعي إلى السياسي

د.بكيس نور الدين
جامعة التكوين المتواصل،الجزائر
د.رزقي نوال
جامعة الجزائر3،الجزائر

ملخص:

من خلال هذا المقال سنحاول تقديم قراءة معاكسة لما تعوّدنا عليه عندما نتحدّث باستمرار عن تأثير السياسة في المجتمع،لذلك سنبحث في تأثير المجتمع في السياسة انطلاقا من دراسة بعض الظواهر الاجتماعية التي ساعدت على تكريس ظاهرة الاغتراب السياسي في الجزائر،فلا نعتقد أننا بحاجة لإثبات ظاهرة الاغتراب السياسي للمواطن الجزائري والسلطات الرسمية تعترف باستقالته السياسية،وقد حاولنا ربط الاغتراب السياسي بالاجتماعي الذي يعاني منه المواطن الجزائري بسبب صيرورة من الوقائع الاجتماعية التي عايشها منذ فترة الاستعمار وامتدّت لما بعد مرحلة الاستقلال،شهدت عدة أزمات وصراعات وفرص ضائعة لبناء مؤسّسات قويّة داعمة لتأسيس الدولة الحديثة،فالإنسان وليد بيئته والتصوّرات والقيم التي يحملها حول الأشياء،والتفاعلات ليست إلا نتيجة لتراكم التجارب التي مرّ بها،لذلك لا يمكن القفز على الظاهرة الاجتماعية لتفسير الظاهرة السياسية لأنها قد تتحوّل في زمن ما إلى نقطة حتميّة لمعالجة إختلالات الفضاء السياسي.

الكلمات المفتاح:اغتراب؛ سياسة؛ مجتمع؛ دولة؛ استقالة

Abstract:

Algerian citizen, from social to political alienation Abstract: We will try through this article to give an opposite reading to what we are used to analyse when we constantly talk about the impact of politics in society. However, this time we will talk about the influence of the social phenomenon in politics by studying certain social phenomena which contributed to consecrate political alienation phenomenon in the Algerian society. We don't think that there is a need to prove the strong presence of political alienation phenomenon of the Algerian citizen while the Algerian authorities recognizing his political independence. We have, however, tried to link political to social alienation that the Algerian citizen suffer from, owing to social realities which he experienced during the colonial time and after independence. That period witnessed many crisis, conflicts and lost opportunities to build strong institutions capable of supporting the establishment of modern state. Needless to say that man is the result of his environment, perceptions and values he holds about things, and that interactions are only a result of the accumulation of experiences he has lived. So it is not possible to jump on the social phenomenon to explain the political phenomenon because it can, at any time become a necessary point to address political space's imbalances.

Keywords:alienation; politics; society; state; demission

مقدمة:

هناك تداخل ما بين الاجتماعي والسياسي،ما بين المجتمع والدولة،ما بين الفرد والمواطن،تداخل ما بين البنية الاجتماعية والسياسية للوطن،لذلك من البديهي أن تكون العوامل المحدّدة للسلوك الاجتماعي للأفراد مفسّرة ومؤثّرة على سلوكهم السياسي،فكيف يمكن أن نفهم مجتمعا بدون الرجوع إلى تراكم تجاربه في مختلف مجالات الحياة؟،وهل يمكن للاغتراب السياسي أن يكون منفصلا عن الحياة الاجتماعية لنفس المواطن؟،هل يمكن أن نشهد استقالة سياسية بدون بيئة حاضنة اجتماعية؟،بهذه الأسئلة نوجّه مقالنا نحو تفكيك البيئة الاجتماعية الحاضنة للاغتراب السياسي في المجتمع الجزائري،بعد أن أسّست لاغتراب اجتماعي لدى المواطن.

للإجابة على هذه التساؤلات يمكن أن نفترض أنّ:

كلما اشتد الاغتراب الاجتماعي للمواطن تسبّب ذلك في اغترابه السياسي بصورة متصاعدة.

غياب مشروع مجتمع جامع لأفراد المجتمع يسهّل سقوط الأفراد في الاغتراب الاجتماعي ومن ثمّ السياسي.

ينعكس اغتراب الأفراد في القطيعة مع مؤسسات الدولة.

مقدمات لفهم ظاهرة الاغتراب السياسي بالاجتماعي:

لكلّ من السلبيّة والشك واللّامبالاة السياسيّة علاقة مباشرة بتفاعلات الفرد في المجتمع،والاغتراب السياسي كأقصى الحالات التفاعليّة السلبيّة التي يمكن أن يجد الفرد نفسه فيها عند تفاعله مع الفضاء السياسي المحيط به،ليس إلّا نتيجة حتميّة لاغترابه الاجتماعي،وتعتبر حالة الاغتراب حالة بسيكواجتماعيّة تصيب الفرد فتصعّب عليه عمليّة الإندماج مع البيئة المحيطة به،حيث لا يتجاوب مع مقاييس ومتطلّبات تلك البيئة بل وينفر و يتمرّد عليها،فهو يشعر بالغربة عن الأفراد والجماعات التي يتفاعل معها أو عن عمليّة اجتماعيّة معيّنة مثل المشاركة السياسية،لذلك نحاول من خلال هذا المقال تفسير الأسباب التي جعلت العديد من الجزائريّين يعيشون حالة اغتراب اجتماعي تحوّل إلى اغتراب سياسي حادّ،دمّر الكثير من الروابط التي كان بإمكانها أن تربط هذه الفئة بحكومتها ودولتها بصورة أكثر صدق وفعاليّة،غير أنّ الواقع المعاش أثبت العكس.فقد دخل العديد من الجزائريين مثلهم مثل فئات عربية واسعة في أوّل مرحلة من مراحل الاغتراب التي من أهم مصادرها بدولنا العربية عموما كما أشار إليها الدكتور حليم بركات وهي:

"-التجزئة والتفتّت الاجتماعي.

- أزمة المجتمع المدني.

-تسلّط الأنظمة الاجتماعية.

-الاستغلال الطبقي والظلم والحرمان والقهر ووجود فجوات عميقة بين الضعفاء والفقراء من ناحية،والأقوياء والأغنياء من ناحية أخرى.

-التبعيّة والسيطرة الخارجية على الموارد العربية بالتحالف مع الطبقات المهيمنة.

- طقوسية الماضوية وثباتها: الصراع بين القديم والجديد"[1].

وإنّ تقريبا كلّ هذه المصادر يعايشها أفراد المجتمع الجزائري،كلّ حسب ظروفه وأهدافه واستعداداته،لتلي هذه المرحلة،مرحلة الوعي بالمشكلة التي يعيشها أو ما يمكن اعتباره بمرحلة الصدمة،حيث يتشكّل لديه وعي"بوضعه الهامشي وهو وضع يكوّن لديه تدريجيّا إحساسًا بعدم الرضا عن علاقاته بالمجتمع والدولة والمؤسسات التي ينتمي إليها،فيرفض الأنظمة والثقافة السائدة ويسعى ليس لتغييرها عن طريق المشاركة في الحياة السياسية،بل للهرب منها عند أوّل فرصة للتحرّر من مشاعر عدم الرضا والقلق والغضب والخوف والنفور من كلّ شيء"[2]،فهو في هذه المرحلة

[1]: د. حليم بركات(2006)،**الاغتراب في الثقافة العربية،متاهات الإنسان بين الحلم والواقع**،مركز دراسات الوحدة العربية،لبنان،ص:60(بالتصرف)

[2]:المرجع السابق،ص:62 (بالتصرف)

يتآكل داخليا بالشعور بالظلم والعجز الذي سيترجمه بسلوكيات متباينة حسب شخصيته ورهاناته،فكثيرًا ما يختار بين واحد من ثلاثة بدائل سلوكية في محاولة لتجاوز اغترابه:[3]

-الانسحاب أو الهرب من الواقع الذي يسبّب الاغتراب ومن أمثلة ذلك بمجتمعنا الهجرة غير الشرعية أو ما يسميه البعض بالحراقة وحتى الهجرة الشرعية مثل هجرة الأدمغة أو الحرقة الالكترونية أي العيش داخل الواقع الافتراضي أكثر من عيشه بالواقع اليومي،أو التحوّل لشخص متدين متعصّب منعزل عن كلّ الناس،كاره للوطن ولأفراده منطوي ومتشدّد،..إلخ.

- الرضوخ أو الخضوع للأمر الواقع لعدم القدرة على الهرب أو بسبب العجز واليأس من احتمالات تغيير هذا الواقع،وقد ينشأ عن مثل هذا الخيار في حالات الضعف قبول ظاهري ورفض ضمني ترافقهما نزعة التحلّي بالصبر والتقنع والتملق و التسويغ،ويمكن للرضوخ أن يزيد من حالة الاغتراب و يأزّمها ويغيّر من شكلها.

-التمرّد الفردي مثل العمل ضمن حركات اجتماعية تسعى لتغيير الواقع خاصة على المستوى الشخصي السوسيو اقتصادي،غير أنّ هذا الأسلوب إن لم يكن مخططا له لا يضمن الخروج بالمجتمع وبالدولة إلى برّ الأمان.

تضييع فرصة الاستثمار في الفرد الجزائري بعد نشوة الاستقلال:

لقد كانت هناك فرصة ذهبيّة لما بعد نجاح الثورة الجزائريّة لاستغلال نفسية المواطن الجزائري بتوجيه سلوكه لما يبني جزائر الغد،حيث تذوّق المجتمع الجزائري طعم حريّة رائدة بعد تصدّيه لمستعمر جائر،فأصبحت تلك الثورة من أدبيّات العمل الثوري في العالم والتاريخ الإنساني سواء من حيث قدرة الشعوب على صناعة الانتصارات غير المتكافئة أو قدرتها على إبداع أساليب ثورية لنصرة قضايا العدالة.

وقد تم دراسة الثورة الجزائرية من زاويتين،زاوية الثورات الإنسانية التحريرية العملاقة التي استطاعت تفجير مكنون الشعوب من إرادة قادرة على هزم الظلم والاستبداد،ومن زاوية أخرى،زاوية تقنية تدرس نجاعة الأساليب الثورية الجزائرية ومنها حرب المدن،وأحسن دليل على ذلك بثّ فيلم معركة الجزائر في البنتاغون لاستخلاص العبر في إدارة حرب المدن بعد دخول الولايات المتحدة الأمريكيّة في المستنقع العراقي. وهكذا أنتج المجتمع الجزائري نموذجا رائدا للانتصار(انتصار الخير على الشر)، وقد استعرضنا هذه التجربة بآثارها الإيجابية على نفسية الشعب الجزائري لأنّها كانت توفّر فرصة سانحة لانطلاقة رائدة في بناء نموذج دولة حديثة متميزة.فقد كانت نفسية المنتصر المفتخر بإنجازه حاضرة بعد استقلال الجزائر وصار كل مواطن جزائري يفتخر بهويّته وانتمائه لهذا الوطن لدرجة أنّ المجتمع أصبح لديه قابليّة كبيرة واستعداد لدعم القضايا العادلة في المجتمع ولو كلّفه ذلك ثمنا سياسيا واقتصاديا وأمنيا،وأحسن دليل على حضور هذه النفسية الجماعية الإيجابية،تفاعل المجتمع مع الأفلام السنيمائية التي كانت تمجّد الثورة وتشرح مساراتها وتُظهر جزء بسيطا من الشخصيات التي منحت حياتها من أجل حرية هذا الوطن،فقد انتشرت شخصية "علي لابوانت" و"العربي بن مهيدي" و"حسيبة بن بوعلي" و"ياسف سعدي" في فيلم معركة الجزائر الذي تحوّل إلى أحد أهم كلاسيكيّات السينما الجزائرية،وكذلك الشأن بالنسبة لفيلم دورية للجنوب وشخصية "علي موت واقف" وحتى فيلم "حسن طيرو" الذي أخذ شكلا هزليّا إلا أنه ساهم في إحياء مجد الثورة،وكذلك الفيلم المسرحي أبناء القصبة الذي تطرّق لمختلف أدوار الشباب لخدمة الثورة وإنجاحها. ولا يمكن ذكر كلّ الأعمال السنيمائية الثورية إلّا أنّ تماثل المشاهد الجزائري مع مضمونها والإقبال على استهلاكها بشكل واسع يبيّن مدى افتخار الشعب الجزائري بثورته. في تلك الأثناء كانت كلّ الظروف مهيّأة لبناء دولة عصرية قوية فقد توفّرت آنذاك مرجعية وشرعية ثورية قليلا ما تتوفّر للشعوب، وكان الشعب الجزائري محلّ احترام لدى كل الشعوب،إلا أنّ النخب الحاكمة أضاعت على الجزائر فرصة استثمار هذا الانتصار

[3]: نفس المرجع،نفس الصفحة (بالتصرف)

لبناء مشروع مجتمع يحتوي كلّفئاته، وعوض استثمارها لبناء مرجعية وطنية قوية تعزّز تماسك المجتمع وتلاحمه جاءت الصراعات والنزاعات وتصفية الحسابات ما بين الإخوة الثوّار لتشوّش على الإنجاز الثوري ولتتحوّل فيما بعد الشرعية الثوريّة التي حُكمت بها جزائرما بعد الاستقلال سياسيا إلى مصدرٍ للانتقاد والتذمّر،خاصة من قِبل الطبقة الوسطى فيما بعد،والتي أصابها بالجزائر ما أصاب نظيراتها بالدول العربية،حيث حدث"تغيّر بني و يأصاب دورها الوطني والتنويري،وهي التي أدّت دورًا أساسيًّا في مواجهة الاستعمار،ثم بعد ذلك في بناء الدولة الوطنية بسبب انتشار التعليم بين أوساطها،فكانت بمثابة الرافعة التي نهضت بالتغيير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في مراحل معينة،وأسّست القواعد الحقيقيّة للثقافة و التغيّر الديمقراطي"[4].

الانتقال من البنى التقليدية إلى المؤسسات الحديثة "يلعب مفهوم الاندماج الاجتماعي من منظور سوسيولوجي دورًا محوريًّا في تحليل سياقات التفكّك والبناء الهوياتي،وهو مفهوم يختلف تحديده تبعًا للسياق الّذي يتشكّل فيه،ففي سياق المجتمعات التقليديّة يقوم نسق من العلاقات تعمل على تذويب (الأنا) لصالح سلطة (النحن) حيث تؤدي مؤشرات القرابة والنسب والانتماءات المناطقيّة والأوليّة دورًا محوريّا في حين يقوم نسق الاندماج الاجتماعي ويتأسّس في المجتمعات الحديثة على تنظيمات مجتمعيّة تتألّف من مواطنين أحرار تنتظم علاقاتهم وتفاعلاتهم على أساس التعاقد الحر والطوعي"[5]،فأين يمكن تصنيف الفرد الجزائري اليوم؟ و هل هو مندمج ضمن سياق تقليدي أم حديث؟.

للإجابة على هذين التساؤلين لا بد من الإشارة إلى أنّ تغييب دور المؤسسات التقليدية بالمجتمع الجزائري لم يقابله تثبيت لمؤسسات حديثة فعّالة تتمكّن من احتواء المواطن وتفعيل دوره،هذا ما يجعل منه فردا غير مندمج مع مشاريع وأهداف تلك المؤسسات التي أثبتت فشلها في العديد من المحطات بالنسبة له،فهي فاقدة للسيطرة على زمام أمورها داخل وخارج أسوارها،مما أفقدها شرعيتها وإن كان القانون قد أكسبها مشروعية،تعاني من الفساد والمحسوبية وسوء التسيير،همّها الأول البقاء هذا ما يجعل أفراد المجتمع يتفيّؤون حسب أهداف فرعية في جماعات لا تتمحور اهتماماتها حول بناء الدولة أو تطوير مؤسساتها بل تتشكّل تلك الجماعات التي كثيرا ما تكون مؤقتة على أساس الأهداف الشخصية لا غير،لنصل في نهاية المطاف إلى تشكّل شريحة واسعة من المجتمع الجزائري تعاني من اغتراب اجتماعي تحوّل لاغتراب سياسي حادّ.

وإنّ هذا العجز في الانتقال الصحيّ من الميكانيزمات التقليديّة إلى ميكانيزمات المؤسّسات المستحدثة يمكن اعتباره أيضا من مخلّفات مرحلة الاستعمار،فالمجتمع الجزائري كان يعتمد في تنظيم أموره على بناه التقليدية كشكل من أشكال الاعتراض وعدم التّسليم للإدارة الاستعمارية الفرنسية ومقاومتها،وبعد مرحلة الاستقلال بدأت النخب الحاكمة في إنشاء مؤسّسات حديثة عصريّة لتنظيم المجتمع اعتمادا على النماذج الغربية المختلفة وبدأت السلطات تطالب البنى التقليديّة بالتنازل عن أدوارها لصالح المؤسسات الجديدة،فمع مرور الوقت أصبح مطلوبا من الإمام أن يلتزم حدود جدران مسجده وأن يقلّص تدريجيا من أدواره الاجتماعية،كما طُلب من الأستاذ تقليم أداوره لكي تقتصر سلطته على جدران القسم لا أكثر،وتضاءل دور العروش والتجمعات لصالح المؤسسات الحديثة،حتى أنّ الأولياء لم يعد باستطاعتهم التصرّف كما يشاؤون في عوائلهم بعد ما عرفه محيطهم الأسري من استحداث وتغيير في الأدوار والمسؤوليات،ولم يعد المواطن معنيّا بشكل مباشر بتأمين حيّه فانتقل دوره من التدخل المباشر إلى الاقتصار على عملية التبليغ وتحمّل آثارها إن لم تقم المؤسسات الأمنية بأدوارها،و...هكذا كان حال كل البنى التقليدية،إلا أنّ الإشكال الأساسي الذي انعكس على الحياة الاجتماعية للمواطن الجزائري ليس تقليص أدوار البنى التقليدية بقدر ما هو طرح إشكالية مدى قدرة المؤسسات

[4]: د.عبد الغني عماد(2017)،**سوسيولوجيا الهويّة،جدليات الوعي والتفكك وإعادة البناء**،مركز دراسات الوحدة العربية،لبنان،ص:271

[5]: نفس المرجع،ص:117

المستحدثة على تعويض أدوار البنى التقليدية،فرغم كلّ الإمكانيات التي وُفّرت لهاته المؤسسات إلا أنها لم تكن في مستوى المسؤولية،فأحدث ذلك فراغا كبيرا على مستوى الأدوار الاجتماعية حيث لا البنى التقليدية تركَت لتأدية أدوارها الكلاسيكية ولا المؤسسات الحديثة مارست الأدوار البديلة بشكل جيّد،ولازلنا لحد اليوم لم نشهد الانتقال بشكل كليبين هذين العالمين،وكمثال على ذلك لازالت تقدَّم تنشئة للجزائريّين تتوافق مع أدوار البنى التقليدية في مجتمع تتحكّم فيه ظاهريا المؤسسات الحديثة،فأصبحنا مجتمعا حديثا من حيث الشكل بممارسات تقليدية،فلم ننتقل إلى العلاقات التعاقدية وبقينا أسرى العلاقات التقليدية ولعلّ أحسن مثال على ذلك تناقض التنشئة بحسب الهويّة الجنسيّة،فنحن ننشئ الولد على قيم الرجولة والهيمنة والسيطرة على البنت ونزرع فيه كل القيم الذكورية البطريكيّة التقليدية،وفي نفس الوقت ننشئ الفتاة على قيم أقرب للحداثة والتحرّر مثل ضرورة إكمال الدراسة والخروج للعمل والزواج العقلاني والمطالبة بالسكن الانفرادي عند الزواج والاستقلالية المالية عن الزوج،وكلّها قيم تتعارض معتلك التنشئة الذكورية التي يتلقّاها الولد في مجتمعنا،لذلك نجد التناقض داخل نفس الأسرة في تنشئة كل من الولد والبنت يؤدي إلى زيادة مشاريع تكوين مطلّقي المستقبل،هذا من بين العوامل المفسّرة لتزايد حالات الطلاق في السنوات الأخيرة،حيث ارتفع عددها سنويّا إلى أزيد من 60 ألف حالة ممّا يمثّل عددًا قياسيًّا مقارنة بمعدّلات العشرية السابقة،وإنّ هذا الصدام والصراع الناتج عن تعارض القيم في التنشئة أنتج أوضاعًا جديدة خارج سيطرة البنى التقليدية والمؤسسات الحديثة للمجتمع،لتتعرّض مختلف الأدوار الاجتماعيّة للمراجعة نتيجة للصراع،فتصبح الرجولة والأنوثة محلّ مساومة ومفاوضات جوهرية لإيجاد توازن ولو ظرفي،مما يزيد من حدّة الاغتراب في المجتمع لينتج عنه ميلاد أجيال أكثر تحرّرا من البنى التقليدية وتمرّدا على المؤسسات الحديثة،بل وتصبح كل القيم محلّ مناقشة ومساومة،لنشهد اليوم انتشارا سريعا لمظاهر الرشوة والفساد الأخلاقي والمالي والإداري والتفكّك الأسري والهجرة غير الشرعية والخيانة والسرقة والانتهازية واصطناع المواقف والصور المغشوشة و.. غيرها من الظواهر والقيم السلبيّة التي غزت مجتمعنا،ويكفي ظاهرة خروج المرأة للعمل كنموذج حيّ لتغيير القيم في المجتمع وعدم مسايرة المجتمع لهذا التحوّل،فقد شكّلت هذه الظاهرة تحوّلا كبيرا في حياة الجزائريين،انعكس بشكل مباشر على الدور التقليدي للمرأة،فطبيعيّ أن يصعّب حجم ثقل عمل المرأة خارج البيت من أداء مهامها داخله ويحوّل دورها في الكثير من الأحيان من تربية الأبناء إلى رعاية الأبناء خاصة مع تمسّك الزوج بأدواره التقليديّة،وفي ظل هذه التحولات وتعقّد نمط الحياة الحضرية أصبح الوالدان يسارعان لتحقيق الحاجيات الماديّة من ملبس وغذاء وتطبيب ولوازم مدرسية للأبناء دون الاكتراث إلى غرس القيم الأساسية وتنشئة الأبناء تنشئة مقصودة مستهدفة،بل يقتصرون على رعاية الأبناء عوض تربيتهم مما يزيد من احتمال توسّع دائرة الأفراد الذين سيعيشون تناقضا فعزلة فاغتراب بمجتمعهم مستقبلًا.

والمجال لا يسع لذكر كلّ التحوّلات الحاصلة في المجتمع،لذلك سنكتفي بما ذكرناه للتّدليل على حجم التحوّلات المتسارعة في المجتمع والتي تجاوزت كلّا من الأطر التقليدية والمؤسسات الحديثة،وتركت فئات واسعة دون معالم واضحة،تتخبّط في يومياتها دون إطار لمشروع مجتمع يوجّه و يؤطّر الجميع. ومن آثار ذلك الاضطراب والارتباك،السلبيّة السياسية والتعاطي بريب و شك مع المؤسسات السياسية المختلفة،فالآثار التي تحدّثنا عنها لا بدّ أن تترك بصمتها على طبيعة الفعل والفضاء السياسيّين بالمجتمع الجزائري.

تراجع آليات الضبط الاجتماعي:

نعني بالضبط الاجتماعي عمليّات اجتماعية تنظّم سلوك الفرد والجماعة،ولكلّ مجتمع معايير وقواعد لضبط السلوك،كما يكتسب آليات لتأكيد وضمان امتثال الأفراد لتلك الضوابط الّتي يعتبر الخروج عنها انحرافًا يعاقَب عليه من يقوم به،ويلعب الضّبط الاجتماعي دورًا محوريًّا في تأطير الفرد وتسهيل عمليّة اندماجه في المجتمع باختياره الصائب

لأدوار تتناسب وبيئته الاجتماعيّة،ممّا يبعده عن حالة الاغتراب أو حتّى يخفّف من آثار هذه الحالة على سلوكياته وأخلاقه وردود أفعاله ومواقفه،إن كان ذلك بالإقناع أو باستخدام السلطة القهريّة،لتحقيق امتثال الأفراد لقواعد المجتمع،فآليات الضبط عبارة عن ميكانيزمات للسيطرة الاجتماعيّة المقصودة تضمن التوازن والاستقرار بالمجتمع.

لكن ما حدث بمجتمعنا الجزائري،هو أنّ أول انعكاس لتغيّر أدوار البنى التقليدية كان تراجع مستوى الضبط الاجتماعي،لأنّ تراجع دور البنى التقليدية يعني حرمانها من فرض سلطة الضبط والرقابة على المجتمع،ونحن نعلم أنّ كل مجتمع يجب أن تنظّمه أطر تتقوّى في سلطتها بآليات لضبط الأفراد والجماعات سواء كانت آليات مادية أو معنوية،فلا يمكن اعتماد آليات ضبط أخلاقية وعظية فقط بل يجب اعتماد كذلك آليات مادية لتسليط العقوبات على من لا يلتزم بالمنظومة القيمية المعيارية للمجتمع،والضبط الاجتماعي في المجتمع التقليدي يرتكز بشكل كبير على آليات ضبط أخلاقية ويوظّف آليات عقاب مادية مثل القصاص والطرد والتعويض والهجر...الخ. لذلك أصبحت اليوم التنشئة الاجتماعية القائمة على المعايير والقيم التقليدية تغرس في الأبناء دون أن تتمتعّ بآليات ضبط قوية مرافقة،ليحدث بذلك نوع من الاغتراب الاجتماعي والانفصام،فالقيم السائدة في المجتمع تفتقر لمنظومة عقابية ردعية تحميها،بينما تحضر في المجتمع منظومة عقابية ردعية لحماية قيم غير مغروسة بشكل طبيعي وتعاني من اغتراب بدورها في المجتمع مثل الالتزام بالمنظومة القانونية عموما وتغييب التعاملات العرفية وغير الرسمية كموروث لقيم المجتمع التقليدي.

و كمثال آخر لذلك،لازلنا لحد اليوم رغم كلّ ما حدث من إختلالات وتجاوزات نجد طغيان التعاملات غير الرسمية مثل إبرام عقود الزواج العرفية وعدم الإبلاغ عن التجاوزات العائلية والإحجام عن اللجوء للعدالة لفض النزاعات العائلية... فيبقى المجتمع محافظا على جزء من علاقاته التقليدية التي تعيق الانتقال إلى مجتمع حديث،و يعود ذلك في جزء منه لأن صور و"طرائق توكيد السّلطة المتّبعة ضمن العائلة العربيّة وخارجها، تميل إلى التركيز على الخصائص التالية في نفس الفرد:

- الخوف من العقاب بدلًا من الشّعور بالذّنب.
- العداء الموجّه إلى الخارج بدلًا من الثّقة.
- الفرديّة المرتكزة على الذّات بدلًا من التّطابق مع المجتمع.
- النّزعة إلى العدوانيّة بدلًا من الخدمة والتّعاون.
- الإتّكالية على الآخرين بسبب موقف الأمّ المتأرجح بين الشدّة واللّيونة بهدف الحماية المفرطة"[6].

وهي كلّها صفات سلبيّة تؤثّر في تكوّن شخصيّة الفرد اجتماعيًّا وسياسيًّا في مجتمعات تتّسم بكونها مجتمعات أبويّة.فيتحوّل الجزائري إلى مواطن مستقيل،لا يثق في المؤسسات الحديثة،هذا ما يفسّر قيام مواطني العديد من المناطق النائية بفضّ النزاعات الكبيرة بين العشائر والعروش باللّجوء لمجالس الصلح غير الرسمية دون اللّجوء إلى العدالة،بل وقد نجد أنّ هناك من المسؤولين المحليّين من يشارك في مجالس الصلح ويشجّع على إقامتها وهذا دليل إضافي على عجز المؤسسات الحديثة في فض النزاعات ومعالجة أو احتواء التناقضات التي يعيشها المجتمع موازاة مع التطوّر الذي يشهده باستمرار،وهذا الضعف في حدّ ذاته قد ساهم في تعطيل الفعل السياسي،فاستشراء التمرّد على المنظومة القانونية يهزّ مصداقية المؤسسات السياسية والمجالس المنتخبة،وضعف آليّات ضبط المؤسسات الحديثة يبقي على تأثير البنى التقليدية ولو بشكل متفاوت لتأثّر بالضرورة على الهوية السياسية للمواطن عموما في المجتمع.

[6]: هشام شرابي(1999)، **مقدمات لدراسة المجتمع العربي**،ط6، دار نلسن، السويد- لبنان،ص 168 (بالتصرّف)

العجز عن إنتاج مشروع مجتمع (الوصفة الغائبة):

يلاحظ المراقب لتطوّر المجتمعات أنها عادة ما تستعمل أسلوبين لتفعيل دور الأفراد في المجتمع ودفعهم إلى أكبر قدر من الاندماج والعطاء،وإنّ أشهر طريقة وأكثرها استعمالا منذ القدم هي خلق مشاريع مجتمع ذات أبعاد إيديولوجية أو إثنية أو عرقية..الخ،تدفع الأفراد إلى تقديم الولاء الطوعي للنخب الحاكمة فتضحّي من أجل الوطن حتى وإن لم تكن لها استفادة شخصية أو مباشرة،ولعلّ أجواء الحرب الباردة في الستينات والسبعينات من القرن الماضي أحسن مثال على ذلك،حيث كان يتم توظيف كلّ الأساليب والوسائل في الحرب الباردة بما فيها السينما والمواد التلفزيونية والترفيهية،ناهيك عن البرامج التعليمية والسياسية والدينية،واستطاعت هذه الطريقة تعبئة فئات واسعة من المجتمع لدفع أعباء سياسات دولهم حتى وإن اقتضى الأمر التضحية بالنفس والدخول في حروب إقليمية،وفي نفس الوقت كانت تشكّل محرّكًا لبعث النمو الاقتصادي والتنمية ودافعًا قويًّا لبذل المزيد من الجهد لإضعاف العدو الخارجي المتربّص،بينما مجتمعات أخرى كانت تستغل نفس الوسيلة ولكن بطريقة أخرى،حيث كانت تعبّئ مواطنيها على أساس أنهم يدافعون عن الحقيقة المطلقة ويحملون رسالة كونية لهداية البشرية،وهذا حال الدولة الدينية حيث أنّ الكثير من النخب الحاكمة وظّفت النص الديني لتعبئة مواطنيها وإضفاء شرعية على سلطتها،ونظرا لقدرة هذه التعبئة على إنجاح المشاريع التوسعيّة و التدميريّة لازالت لحدّ اليوم تستعمل في النزاعات الدولية كوقود لصراع المصالح وتدمير الأوطان.فالمتأمّل في حال المجتمعات العربية يجد حروبا تدميرية كبيرة مثل الحرب في سوريا والعراق واليمن وليبيا،كلّها حروب مصالح تديرها من الخلف الدول الكبرى لإعادة رسم خريطة النفوذ،لكن تحت عناوين زائفة تساعد على تعبئة المقاتلين،فيعتقد السني أنه يدافع حفاظا على سنة نبيه محمد صلى الله عليه وسلم و وجود المكوّن السني في البلاد،بينما يعتقد الشيعي أنه بصدد الدفاع عن أهل البيت ورد مظلمة الحسين عليه السلام والوقوف ضدّ استئصال المكوّن الشيعي،وكذلك الحال بالنسبة للكردي و الدروزي والعلوي وكلّ مكوّنات المجتمعات العربية،فيكفي أن نذكر وجود 27 مكوّن بالعراق لوحدها.وهذا الخطاب الديني الموظف في تلك الحروب يعدّ مؤشرا ودليلا قويا على وجود نية الاستئصال والاستبداد لدى كل مكوّن،إلا أنّ الدوافع الرئيسية تتجاوز مستوى هذا الصراع وتحوّل الأطراف المتصارعة إلى أدوات في المشهد لها أدوار وظيفية تستجيب لاستراتيجيات الدول المتصارعة الكبرى،تختار أرض المعركة خارج ديارها وتستنزف دم شعوب أخرى لتخوض حروبا بالوكالة،لذلك تبقى مثل هذه المشاريع صالحة لإدارة المجتمعات التقليدية والمحافظة،خاصة عندما يقل حجم ودرجة الوعي لدى أفراد تلك المجتمعات.

أمّا في المجتمعات الغربية،فهي تعتمد المشاريع السياسية ذات البعد الاقتصادي القائمة على إدارة المصالح وتنظيم الجهد والحراك الاجتماعي ليستفيد الجميع،هذا لا ينفي وجود نخب مالية كبيرة تسيطر على كل شيء إلّا أن ثروتها تبنى على أنقاض حراك الفئات الواسعة من المجتمع،لذلك تترك هامشا اقتصاديا بامتيازات معتبرة لضمان أحسن استثمار للموارد البشرية،و يجدر بنا الإشارة إلى أنّ أوروبا قد جرّبت نموذج الهويّة القومية كإطار للخروج من الصراعات المتعدّدة التي كانت تنخرها باستمرار بين دول الطوائف الدينية والمماليك،فلجأت إلى إنتاج مفهوم القومية لجمع كل هذا الشتات في دول يسهل التعامل معها،إلّا أنّ هذا الخيار تسبّب لأوروبا في حربين عالميّتين أدّت إلى مقتل حوالي 100 مليون مواطن بسبب تصاعد العنصريّة النازية الفاشية،فأعادت النخب الحاكمة في أوروبا حساباتها واعتمدت مشاريع توافق سياسة واقتصادية وفق جدلية الصراع والتعاون على أن تكون المنافسة في إطار سلمي لا يتجاوز حدّا يضر بالجميع،لذلك نرى النزاع الروسي الأوكراني اليوم يخضع لسقف محدود من التوتّر لا يمكن تجاوزه،وهكذا انتقلت أوروبا من المشاريع الدينية إلى المشاريع القوميّة ثم الهروب منها إلى المشاريع السياسية الاقتصادية كآلية للتفوّق الاقتصادي والمحافظة على أدوارها الريادية.

بينما نحن في المجتمعات العربية لحدّ اليوم لم نستطع تجاوز حدود الخطاب الديني والمشاريع القومية المدمّرة وصار يتمّ توظيف هذه الخطابات التي تدمّر ما تبقى من مواردنا البشرية والمادية،وبالتالي تبقى اليوم مشاريع المجتمع قابلة لضمان حدّ أدنى من التوافق والتنمية بشرط إخضاعها إلى العقلنة والتوافق مع مراجعة التغيرات بشكل دائم،وأحسن مثال على ذلك أنّ الدول الغربية قبلت بفكرة الفساد الأخلاقي لأنّ طبيعة نمط الحياة الغربي يحبّذ ويقدّس الحرية وإشباع الرغبات ومن ورائها الغرائز،وعندما استيقنوا أنهم غير قادرين على ضمان التوازن الأخلاقي ضحّوا به مقابل عدم التساهل مع الفساد المالي والإداري لأنّهم يعلمون جيدا بأنّ حضارتهم وتفوّقهم قائم على التفوّق المادي والتقني،وأيّ عامل قد يؤدّي إلى إضعاف هذا التفوّق فإنه يشكّل خطا أحمرا لا يمكن تجاوزه،أما الفساد الأخلاقي فهو تحصيل حاصل في الحضارة الغربية،تمّ تخفيف آثاره من خلال إيجاد آليات لتقليل الأضرار مثل الإكثار من دار العجزة بعد انتشار قيمة هجر الوالدين وتفكّك الأسرة و شرعنة الزواج المثلي بعد استشرائه بشكل غير رسمي والإكثار من عمليات مراقبة انتشار مرض السيدا لاستشراء الزنا بكل أنواعه،هكذا اجتهد الغرب في تجديد الوصفة المخفّفة لآثار الفساد الأخلاقي في مقابل تدعيم الشراكة السوسيواقتصادية وفق تثمين التعاقد بين السلطة والمجتمع وأفراده فيما بينهم،فتوفّر لهم إطار صالح لاحتضان العملية السياسية وتفعيلها وأصبحت تتّسم بالنجاعة المطلوبة.

بعد كلّ هذه الأمثلة لمشاريع مجتمعات أخرى وبالمقارنة بمشاريع مجتمعنا،نجد أننا نفتقر لمشروع مجتمع يساعد على إيجاد البيئة الحاضنة للفعل السياسي ويفعّل دور المنظومة السياسية ككلّ،وبالتالي صعب جدّا تفعيل دور الفاعل السياسي وخاصة المشاركة السياسية وعلى رأسها السلوك الانتخابي دون إعادة صياغة مشروع مجتمع حقيقي يملأ الفراغ الحاصل جرّاء التواجد في مرحلة ما بعد المجتمع التقليدي ومرحلة ما قبل المجتمع الحديث،فليس معقولا أن تصبح لعبة كرة القدم و بالأخص مباريات المنتخب الوطني أوّل مشروع مشترك بين فئات المجتمع المتباينة ومحرّك لها،هذا أكيد من شأنه أن يعمق الهوة ويجعل العديد من الفئات الاجتماعيّة تعاني من تيهان وتشتّت الرهانات والأهداف الذي يصعّب عليها الاندماج لتصبح منعزلةً عن المجتمع والدولة،مما يُدخلها في حالة اغتراب اجتماعي يتحوّل تدريجيّا لاغتراب سياسي حادّ،لتتحوّل هذه الفئة لعنصر هدّام للوطنيّة والمواطنة ولكلّ فرصة سياسيّة للتغيير.

مؤشرات القطيعة بين المواطن ومؤسسات الدولة:

كي يتمكّن المواطن الجزائري من التواصل السلس والفعّال مع المؤسسات المستحدثة بدولته،لا بدّ أن يستشعر هويّته الوطنيّة التي تحميه من القطيعة والهوّة التي يمكن أن تضرّ علاقته بالوطن،ذلك لأنّ"الهويّة حركيّة مستمرة في التاريخ،تكتسب المعنى والمضمون كتجربة إنسانيّة خاضعة لصيرورة العيش والصراع وتحديات الواقع،إنها معطيات وعوامل تمنح الإنسان بصفته الفردية،والمجتمع كإطار تفاعلي للجماعة الشعور بالوجود والانتماء والمصير المشترك،بما يضمن استمراريّة الجماعة ويحمي كيانها،وحين يضعف هذا الشعور ويسير في طريق الاضمحلال والضمور،تواجه الجماعة مصير التفكك"[7]،لذلك في مجتمعنا الجزائري وفي ظلّ هشاشة الفضاء السياسي والمؤسساتي وضعف منظمات المجتمع المدني،من البديهي أن تتقوّى الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية،هذا ما يفسر عودة الجزائري إلى العروشيّة و الجهويّة،مقابل مقاطعته لمؤسسات الدولة بوتيرة متصاعدة.

و كما ذكرنا سابقا،فقد تعوّد المواطن الجزائري على تفادي التعامل مع الإدارة كمؤسسة من مؤسسات الدولة منذ المرحلة الاستعمارية،واستمر على ذلك السلوك ولو بدرجة أقلّ بعد الاستقلال عندما شعر بحالة من التوجّس والخوف من تصرفات النخب الحاكمة بفعل الصراعات التي نشبت مباشرة بعد إعلان الاستقلال بين الإخوة الثوار، وباستمرار هذه الظاهرة بعد الاستقلال أصبح لها دور معطّل للتنمية وبناء الدولة،فأحدثت شرخا كبيرا في حجم الثقة بين النخب

[7]: د.عبد الغني عماد،مرجع سابق،ص:260

الحاكمة والشعب،مما ساعد بالضرورة على تعطيل بناء مؤسسات قويّة لأنها تفتقد للشرعية عند عزوف المواطن عن التفاعل الإيجابي معها،ومازلنا لحدّ اليوم نعاني من هذه الظاهرة ولو بنسب أقلّ حدّة،فلا يوجد مثلا في المجتمع ثقافة مقاضاة مؤسسات الدولة والكثير من المواطنين يتعاملون مع هذه المؤسسات بحذر وحيطة وارتياب،فمن جهة يتفادون التعامل معها ويتجسّد ذلك من خلال ضعف ثقافة الادخار لدى المؤسسات المالية للدولة وكثرة التعاملات المالية بدون اعتماد وثائق ثبوتيّة رسمية،ومن جهة أخرى هناك جزء كبير من المواطنين يتعاملون بنوع من العداء والانتهازية مع مؤسسات الدولة مثل الغش والتهرب الضريبي والتمرّد والتماطل في دفع فواتير الكهرباء والماء ،والتصريحات الكاذبة في كلّ المجالات وكمثال آخر الإحصاء السنوي الذي يخضع في الكثير من الأحيان بالجزائر لجملة من المغالطات،بحيث يقدّم المواطنون معلومات كاذبة ظنا منهم بأن لّهذا الإحصاء علاقة بعملية توزيع السكنات أو الترحيل،فتتوالى التصريحات الكاذبة،بحيث يصبح من يعمل في السوق الموازية بدون تصريح لدى الضمان الاجتماعي يدعي أنه بطال والمقيم في بلاد أجنبية بشكل رسمي ومتزوج وله أبناء ويتمتّع بظروف مالية مقبولة، يتحوّل في الإحصائيات إلى شخص عاطل مقيم ببيت الجدّ أو الأب في الجزائر وليس له أي دخل بل ومعوَز،وهكذا تتنوّع التّصريحات الكاذبة فيتحوّل تدريجيا المجتمع الجزائري إلى مجتمع غير مقروء وغير واضح المعالم لترسم هذه الأكاذيب صورة خاطئة تبنى عليها سياسات خاطئة بالضرورة،الشيء الذي يزيد من تعقيد بناء فضاء سياسي يتمتّع بالمصداقية المطلوبة لبناء دولة حديثة وخلق تنمية وبعث اقتصاد قوي.

ذروة الاغتراب الاجتماعي لدى المواطن الجزائري:

في ظلّ هذه الأوضاع بدأ المواطن الجزائري يشعر بنوع من الاغتراب ويعاني من نقص في الاندماج،فبين التنشئة التي يتلقّاها والواقع الذي يعيشه مسافة واسعة،لا تسمح له بالتعبير عن قيمه لأنه لا يجد ما يتلاءم معها في حياته اليومية،فظهرت في هذه المرحلة الحاجة الملحّة والطارئة لمشروع مجتمع يحافظ على توازن الأفراد واندماجهم لكن غيابه كما أشرنا سابقا كان ملموسًا ومُعاشاً،وحالة الاغتراب التي يعاني منها الجزائري تعبّر عن"حالة عجز الإنسان في علاقاته بالمؤسسات والمجتمع والنظام العام،بعد أن تحوّلت هذه كلها إلى قوة ماديّة ومعنويّة تعمل ضده بدلا من أن تُستعمل لصالحه وفي سبيل تحسين أوضاعه الماديّة والإنسانية معًا وإغناء حياته، وبهذا المعنى الخاص يكون الإنسان المغترب عاجزا وفقيرا في صلب حياته الخاصة والعامة ومهمّشا لا يقوى على المساهمة في خدمة المجتمع وإعادة تشكيله"[8]،فقد شكّل الحقل السياسي مدخلا لبداية اغتراب المواطن بفعل الممارسات السياسية الخاطئة للنخب الحاكمة منذ بداية مرحلة استقلال الجزائر وما تبعها من اضطرابات و أزمات سياسية دفع المجتمع ثمنها باهظا.

وهكذا تبيّن أنّمرحلة الاستعمار ومرحلة الكفاح المسلّح أثناء ثورة نوفمبر قد تركت آثارا عميقة لدى المجتمع الجزائري ولدى النخب الثورية،وساهم الموروث الثقافي لمرحلة الاستعمار في ترك بصمته واضحة في مرحلة الاستقلال،فللأسف الشديد عوض أن يكون الرصيد النضالي الثوري محركا قويّا لبناء الدولة الوطنية الحديثة ومولّدا لحراك المجتمع،تحوّلا تدريجيّا إلى حاجز متين يمنع بروز الأجيال التي لم تشارك في الثورة ومعطّل لكلّ الكفاءات نسبيّا التي لا تنتمي للشرعية الثورية المقبولة لدى النخب الحاكمة طالما أنّ رموزا من رموز الثورة لم يكن مرحّبا بهم في الحكم وتعرضوا للقمع والإقصاء،ومن هنا ترسّخ الشعور بالإقصاء والتهميش ليمتد تدريجيا من الفضاء النخبوي إلى الفضاء الشعبوي،بحيث امتدت يد الشرعية الثورية إلى فضاء المجتمع المدني وبقيت دائما الحدود مرسومة بتصوّر النخب الحاكمة النافذة وتمّ توزيع السلطة جهويّا وأصبح ذلك التوزيع خاضعا لاعتبارات جغرافيّة و عروشيّة وتوازنات بعيدة كلّ البعد عن إرادة المجتمع وخياراته،فأصبح المواطن يستدعى إلى المواعيد الانتخابية لتزكية خيارات النظام

[8]:د.حليم بركات(2000)،**المجتمع العربي في القرن العشرين،بحث في تغير الأحوال والعلاقات**،مركز دراسات الوحدة العربية،لبنان،ص921

بصورة لا تقل نسب النجاح فيها عن99% كسائر الدول العربية الأخرى التي كانت تنظم انتخابات صورية في الغالب،هذا الوضع بالضرورة مع مرور الوقت أشعر الفرد بأنه لا يختار وليس لديه رأي يؤثّر به في توجيه الأحداث بما في ذلك مستقبل البلد السياسي والاقتصادي و السوسيو ثقافي مما كرّس من حالة اغترابه،فالحكم بدأ يتدحرج منذ بدايات مرحلة الاستقلال تدريجيا نحو الحكم العسكري،ليأخذ طابعا عسكريا بشكل شبه نهائي ولكن بواجهة مدنيّة تسمح بتحميل المسؤولية للمدنيّين كلّما دعت الضرورة لذلك،و ظهر نوع من الانتهازيين الذين يقبلون بتأدية كلّ الأدوار وتحمّل تبعاتها،وبهذه الطريقة تأكّد للمواطن البسيط أنّه بعيد جدّا من فكرة بناء الدولة الوطنية المنشودة فهو لا يختار فعليّا وهذا هو المولد الحقيقي للاغتراب السياسي.فكان المواطن دائما بعيدا عن التحوّلات الحاصلة داخل النظام السياسي،واتخذ موقف المتفرّج الذي لا يملك القدرة على التأثير في الأحداث بالفضاء السياسي والنقابي والمجتمع المدني خاصة مع الانغلاق الإعلامي الحاصل،فلم يكن متاحا في البداية تعدديّة إعلامية خاصّة سمعية بصريّة تسمح للمواطن الجزائري بالتعرّف على نماذج تنظيم المجتمعات الأخرى وكيفية تطوّر الأنظمة بما في ذلك في البلدان المجاورة،ليحصل بعد ذلك تمرّد في المجتمع على سلطة النظام في نهاية الثمانينات بعد بداية الانفتاح الإعلامي وتعرّف المواطن الجزائري على طريقة عيش المجتمعات الغربية وحجم الحريّة التي ينعمون بها،فصار يرى النظام الجزائري كنظام منغلق على ذاته يعطّل نسبيّا كلّ أشكال المشاركات السياسية والنقابية والمجتمعية كلّما تعارضت مع مشروع استمراريته وشكّلت تهديدا محتملا لسلطته،لتأتي الصدمة الاقتصادية وتأزّم الأوضاع بين المواطن ودولته،لأنّ أزمة النظام السياسي في نهاية الثمانينات من القرن الماضي لم تكن شرارتها سياسية بل كانت اقتصادية بامتياز،فمع سقوط أسعار النفط تراجعت مداخيل الجزائر بشكل كلي ولم تعد تستطيع تلبية حاجيات المجتمع الاقتصادية المتزايدة،ليجد النظام السياسي نفسه أمام مشكلة الموارد التي تسمح بمعالجتها،طالما أنّ الاقتصاد لم يكن قادرا على خلق ثروة وتنمية،ولا يتمتّع بمؤسسات اقتصادية قوية بل هو مجرّد قناة لتوزيع مداخيل الريع أي النفط والغاز،وحتى التوزيع لم يكن بشكل عادي بل كان دائما يخضع لدرجة الولاء للنظام و الزبونية و الجهوية واستراتيجيات دعم أطراف وإقصاء أخرى،وبالتّالي عوض أن يتم حلّ المشكلة الاقتصادية تمّ تعطيل الحل الاقتصادي،مما تسبّب في انقسام المجتمع بفعل غياب العدالة والمساواة في توزيع الثروة،فانتقلنا من الاغتراب الاجتماعي على مرّ عشرات السنين إلى الاغتراب السياسي ممّا عقّد من أزمة المجتمع التي أصبحت أزمة متعدّدة الأبعاد،فبعد أن كانت في بدايتها أزمة نفط بدأت تظهر في أبعاد أخرى على رأسها البعد الاقتصادي والاجتماعي والأخلاقي فالسياسي.

تفشّي عدوى النضال السياسي الانتهازي:

ببلداننا العربية"التوسع السلطوي الوحيد الممكن هو التوسع الرأسي لا الأفقي،وبمعنى آخر أنّ قانون تراكم السلطة هنا يبقى بالضرورة أسير حدود الدولة،يمارس مفعوله عموديًّا،الأمر الّذي أدّى - ويؤدّي عمليًّا- إلى توطيد دعائم أنظمة سلطويّة استبدادية تقوم على مبدأ الحزب الواحد وإلغاء الحريّات العامة،وإحلال أنظمة الطوارئ وقمع التعدديّة السياسيّة ومنع أي حديث عن تداول السلطة،واعتبار الشرعيّة الثوريّة بديلًا للشرعيّة الشعبيّة،وتوسيع دائرة المستفيدين الّتي تسبّح بحمد الحاكم وبأمره،وهذا الأمر كان أحد المصادر الرئيسيّة المغذّية لعمل قانون الفساد ونظامه المنتج كل أنواع التفاوت والتخلّف والإقصاء الاجتماعي والسياسي"[9]،ونحن بالجزائر وإن كنّا قد تمكنّا من العيش تحت ظلّ التعدديّة،غير أننا لا نزال نعاني من شوائب ومخلّفات مرحلة الأحاديّة،ومن الفساد المؤسساتي بما فيه من انتهازيين يغذونه ويحافظون على وجوده بل و يسعون لتوسيع نطاقه.و قد تأثّر الفضاء السياسي مثله مثل فضاءات أخرى بذلك،فتحوّل جزء كبير من النشاط السياسي إلى طقوس لتقديم الولاء والتقرّب من دوائر صنع القرار،وبدأ يختفي نموذج المناضل السياسي الذي

[9]:د.عبد الغني عماد،مرجع سابق،ص ص :270،271.

ارتسم في بداية مرحلة التعددية،ذلك المؤمن بمشروع مجتمع محدّد،المستعد لتقديم الدعم دون مقابل والذي يستطيع إنتاج مختلف صور المشاركة السياسية بحثا عن الانتصار،فمشروعه السياسي والإيديولوجي قوي وشرعي،لننتقل إلى نموذج آخر من المناضل السياسي وهو في الغالب المناضل الانتهازي الحامل لثقافة التجوال السياسي والحركات التصحيحيّة والتغيير القياسي في المواقف،وكأنه مناضل بدون مشروع وبدون لون سياسي،كل ما يهمه هو تقديم الولاء لمن يدفع أكثر ويحقّق له أكبر قدر من المصالح ريثما يجد عروضا أحسن،وبهذه الذهنية وجدت بعض الأحزاب وعاء إنتخابيا وصنعت لنفسها قاعدة نضالية في بضعة أشهر،عندما قدّمت مشروعها كفرصة لتحقيق الترقية الاجتماعية وهذا ما تم بالفعل،حيث انتقلنا إلى مرحلة إنتاج وتسويق نموذج المناضل السياسي الانتهازي الناجح،ليتكرّس وللأسف الشديد هذا المفهوم في الثقافة السياسية السائدة بمجتمعنا لغاية اليوم،وأصبح محركا ودافعا أساسيا للمشاركة السياسية لدى العديد من فئات المجتمع في ظل تزايد تردّي الممارسة السياسية في المجتمع الجزائري،وأصبح العمل السياسي مصدرا من مصادر الترقية الاجتماعية،بل نظرا لتزايد الطلب عليه لم يعد ضامنا لتحقيق الترقية الاجتماعية،لذلك نلاحظ اليوم كثرة التجوال من حزب إلى آخر ومن تيار سياسي إلى تيار معاكس،فظهرت الصراعات الشديدة داخل الأحزاب بحثا عن الترقية لأنّ الفرص التي كان يوفّرها الحزب تضاءلت بفعل تعقّد قواعد اللعبة وتراجع الدور الوظيفي للأحزاب التي أصبحت لديها أدوار مناسباتية لا غير فعادة ما ترتبط بالمواعيد السياسية فقط،مما تسبّب في تشويه مخرجات العملية السياسية التي شوهها أيضا ضعف المجالس المنتخبة بما في ذلك البرلمان الذي أصبح ينعت بكل النعوت مثل برلمان الشكارة(المال الفاسد)والذي يقوم أبسط المواطنين اليوم بالتشكيك في شرعيته ومصداقيته،فذلك المواطن البسيط المغترب لم يجد من المؤسسات السياسية ولا من مناضليها الانتهازيين ما يشفي اغترابه الاجتماعي أو حتى يخفّف منه،بل بالعكس تماما تحوّل اغترابه لصورة أكثر تعقيدا وخطورة عليه وعلى وطنه وهو الاغتراب السياسي الذي حوّله لمواطن متمرّد مستقيل عن مواطنته.

خاتمة:

في الأخير يجب أن نعترف أنه من الصعب الفصل بين أولويّة تأثير السياسي على الاجتماعي أو الاجتماعي على السياسي بما أنّ كلاهما يدخل تحت سقف الظاهرة الاجتماعية والتفاعلات الاجتماعية عموما،ولكن تبقى الكثير من الخصائص الاجتماعية محدّدة في مجتمع ما دون آخر مثل نوعية التواصل اللفظي والموروث الثقافي ومحددات السلوك الانتخابي...الخ،غير أنّ دراسة وتحليل البيئة الاجتماعية كحاضنة للسلوكيات الفردية والجماعية تبقى دائما مدخلا شرطيّا للانطلاق في بناء المشاريع الإصلاحيّة.

قائمة المراجع:

1) د.حليم بركات،**الاغتراب في الثقافة العربية،متاهات الإنسان بين الحلم والواقع**،مركز دراسات الوحدة العربية،لبنان،2006

2) د.حليم بركات،**المجتمع العربي في القرن العشرين،بحث في تغيّر الأحوال والعلاقات**،مركز دراسات الوحدة العربية،لبنان،2000

3) د.عبد الغني عماد،**سوسيولوجيا الهوية،جدليات الوعي والتفكّك وإعادة البناء**،مركز دراسات الوحدة العربية،لبنان،2017

4) هشام شرابي،**مقدمات لدراسة المجتمع العربي**،ط6،دار نلسن،السويد- لبنان،1999